

## انه زمن المحل !!!

### الباس بجاني

#### مسؤول لجنة الاعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

وأخيراً ها هم حكام بيروت الواجهات يطلقون العنان لأحقادهم المموهة والدفينة ممتطين خيل القضاء "العضومي" المسيس في محاولة يائسة منهم لوقف عقارب الزمن وعرقلة جهود السيادةيين بإرعابهم وتثيهم عن متابعة مسيرتهم السلمية الهادفة لتحرير لبنان واسترداد استقلاله من خلال الضغوط الدولية وقرار مجلس الأمن رقم ٥٢٠. كيف لا، والسيد ساترفيلد قد طمأن أسيادهم إلى أن إدارته لن تتخلى عنهم ولا عن خدماتهم، وما أكثرها. لقد كشر هؤلاء عن أنيابهم استعداداً لافتراس طرائدهم متوهمين أن الفرصة مؤاتية لضرب كل السيادةيين أكانوا داخل الوطن أو خارجه وكم أفواهم المزعجة، فترتاح الشقيقة وحكامها، ويهنأون هم بنعم المراكز والسلطة والنفوذ الموكلة لهم من قبل من ولاهم لخدمة مصالحه وتنفيذ مخططاته.

في هذا السياق اجتمع مجلس الأمن المركزي غداة تصريح للنائب العام التمييزي عدنان عضوم أعلن فيه انه سيكلف الأجهزة الأمنية إجراء تحريات حول تصريحات أدلى بها لبنانيون في الخارج تتعلق بـ"محاسبة سوريا" ومؤتمر لوس أنجلوس على خلفية ضوء "عنجري" أخضرو، وقرار "لحودي" حاسم لملاحقة دولة الرئيس العماد ميشال عون والتيار الوطني الحر بحجة أن عون تورط في تسويق نظرة إسرائيل واحتضانها إلى القضايا الداخلية، وعمل على تعكير صلات لبنان بدولة شقيقة (سوريا) من خلال إصراره على دعم مشروع قانون محاسبة سوريا، وظهوره مع القس بات روبرتسون عبر شبكة CBN. وقال أهل الحكم أن المرحلة الآن هي مرحلة تجميع أدلة عبر حملة أمنية وإعلامية كبيرة وما يمكن أن تستتبعه مثل هذه الحملة من استدعاءات وتحقيقات ترمي إلى جمع كل ما يدين التيار الوطني الحر وقائده.

الرئيس عون رد بعنف على هذه الهرطقات مشيراً إلى "أن التحولات الأساسية السلبية في ظل الديكتاتورية السورية المهيمنة على لبنان، تدجين السياسيين اللبنانيين، وإفقادهم حسّهم النقدي في التعاطي مع الأحداث، بعدما تلبّسوا حالة التبعية للفكر الواحد الذي يجسده الحاكم، فهم "زلمه"، يمدحونه بدون شروط، ويهجون خصومه من دون حدود، فهو من سلالات الآلهة، ولا يجوز النظر إليه إلا بتهييب وخشوع. وابتشع أنواع الأنظمة هو النظام اللبناني الذي نعم به حالياً، وهو نسخة من النظام السوري، مموّهة بمؤسسات ديموقراطية فارغة المضمون، ويحافظ عليها فقط لتوفر، بوجودها وشكلها، أكبر غطاء للحكم الإرهابي؛ فالسلطة التشريعية تقترح على قوانين تخالف الدستور، ويغطي القضاء قرارات سياسية بأحكام قضائية، ويتجاوز الوزراء حدود الصلاحية فيبلغون حقوقاً دستورية بقرار".

لحكام بيروت الذين باعوا ضمائرهم، اقتنعوا على ثوب الوطن وتقاسموه، هجروا شعبه وافقروه، نقول بالفم المألن: "خسئتم وخسئ كل من يتوهم أن بإمكانه اتهام السیادیین بالخيانة والتصهين، فأنتم وكما قال العماد من على شاشة الجزيرة ليس باستطاعتكم النظر إلى وجوهنا، بل إلى أخامص أرجلنا، فجباهانا عالية بعلو السماء، كما كرامتنا ووطنيتنا، أما أنتم فقابعون راکعون في مستنقع جهنم التبعية والاستزلام".

إن قانون مشروع محاسبة سوريا الذي تسبب بثورة الهيجان السورية سيرى النور قريباً، وكل الضجيج الهستيرى المثار حوله حالياً في بيروت لن يجدي نفعاً، لأن الشعب الأميركي عن طريق مجلسي النواب والشيوخ، لم يعد بإمكانه السماح لإدارته بعد أحداث ۱۱ أيلول احتضان أي نظام في العالم يأوي الإرهاب، علماً أن سوريا هي من الدول المساندة للإرهاب طبقاً للائحة الأميركية المتعلقة بهذا الشأن.

يا متولي حكم بيروت: إذا كان بعرفكم الدفاع عن الوطن وعن حقوق أهله خيانة، فنعم نحن خونة. وإذا كان بمفهومكم "القنديلي" أن السعي لتنفيذ القرارات الدولية استقواءً بالخارج، فنحن مع هذا الخارج دون تحفظ. وإذا كانت السجون وسيلة لتحرير وطننا من نجاستكم، نطلب منكم أن تشرعوا أبوابها لندخلها طواعية، أنتم الذين حولتم لبنان بكامله، ومنذ سنة ۱۹۹۰ لسجن مفتوح عريض.

هل تدرون يا متولي حكم بيروت أن معياركم "القنديلي" للعمالة، الصهينة والخيانة ينطبق عليكم فرداً فرداً دون استثناء؟ نطمئنكم إننا مستمرين بنضالنا واتهاماتكم الباطلة لن تزيدنا إلا إصراراً وعناداً على ضرورة مقاومة طغيانكم والتعجيل في تخلص شعبنا من كفركم. يبقى أننا في "زمن المحل"، وإنه بالواقع الزمن الرديء، "الزمن القنديلي" الذي قاربت شمسها على الغروب. توبوا قبل فوات الأوان وتأكدوا من أن استمرار الحال من المحال.

بريد الكاتب [phoenicia@hotmail.com](mailto:phoenicia@hotmail.com)